

م . نور سمير يونس محمد الحياي*

الايمل: noorsy1989@uomosul.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث العلاقة بين السياسة الشرعية والتنمية المستدامة في ضوء الفكر الإسلامي المعاصر، محاولاً استكشاف مدى قدرة الأطر الفقهية والسياسية الإسلامية على تقديم نموذج تنموي بديل، يحقق العدالة والاستدامة في المجتمعات الإسلامية، كما يحاول استكشاف مدى انسجام المبادئ السياسية الإسلامية مع مفاهيم التنمية المستدامة التي تُعد من القضايا المحورية في العالم المعاصر.

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أنَّ السياسة الشرعية – باعتبارها آلية لتحقيق مقاصد الشريعة – تمتلك من المبادئ والقيم ما يؤهلها للإسهام الفعّال في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والسياسية.

تم تقسيم البحث الى تمهيد ومبحثين كل مبحث فيه مطلبين، التمهيد: الإطار المفاهيمي لمفردات العنوان. والمبحث الاول سيتناول: السياسة الشرعية وأبعاد التنمية المستدامة. اما المبحث الثاني فيدور حول: تفاعل الفكر الإسلامي المعاصر مع قضايا التنمية والسياسة الشرعية واخيرا الخاتمة فيها اهم النتائج وبرز التوصيات.

الكلمات المفتاحية: السياسة الشرعية، التنمية المستدامة، الفكر الاسلامي، المعاصر.

Abstract

This research addresses the relationship between Sharia politics and sustainable development in light of contemporary Islamic thought, attempting to explore the extent to which Islamic jurisprudential and political frameworks can provide an alternative development model that achieves justice and sustainability in Islamic societies. It also attempts to explore the extent to which Islamic political principles are compatible with the concepts of sustainable development, which are among the pivotal issues in the contemporary world. The research is based on a main hypothesis, which is that Sharia politics -

*مكان العمل: جامعة الموصل/ كلية العلوم الاسلامية/ قسم الشريعة.

as a mechanism for achieving the objectives of Sharia - possesses the principles and values that qualify it to contribute effectively to achieving sustainable development in its various economic, social, environmental, and political dimensions.

The research was divided into an introduction and two chapters, each containing two requirements: the introduction: the conceptual framework, vocabulary, and title. The first chapter will address Shariah politics and the dimensions of sustainable development. The second chapter revolves around the interaction of contemporary Islamic thought with development issues and Shariah politics. Finally, the conclusion includes the most important results and recommendations.

Keywords: Sharia policy, sustainable development, Islamic thought, contemporary.

المقدمة

، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق وسيد المرسلين النبي الصادق الأمين محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد..

فإن السياسة الشرعية في الفكر الإسلامي تُعد إطاراً مرناً وواقعياً لإدارة شؤون الدولة والمجتمع بما يحقق مقاصد الشريعة ويحفظ مصالح الناس في المعاش والمعاد، وقد اجتهد العلماء منذ القرون الأولى في بيان سبل تنزيلها على الواقع المتغير، مستندين إلى مقاصد العدل والرحمة والمصلحة ودرء المفاسد، وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة، برزت قضية التنمية المستدامة بوصفها أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية المعاصرة، لما تتضمنه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية تهدف إلى تحقيق رفاهية الحاضر وصون حقوق الأجيال القادمة.

إن النظر في السياسة الشرعية من زاوية التنمية المستدامة يفتح آفاقاً جديدة للفكر الإسلامي المعاصر، إذ يتيح توظيف المبادئ الإسلامية الكبرى مثل الاستخلاف وعمارة الأرض والتكافل والعدالة الاجتماعية، في بناء سياسات عملية قادرة على مواجهة أزمت الفقر والفساد واللامساواة والتدهور البيئي. كما يسهم هذا الربط في بلورة رؤية حضارية تستلهم تراث الأمة وتواكب في الوقت نفسه معايير التنمية العالمية، من غير أن تقع في التبعية الفكرية أو الانفصال عن متطلبات العصر.

وبناءً على ذلك، فإن دراسة السياسة الشرعية في ضوء مفهوم التنمية المستدامة تمثل محاولة علمية للإجابة عن إشكالية جوهرية: كيف يمكن تفعيل مقاصد الشريعة الإسلامية لتكون أساساً لسياسات تنموية تحقق العدل والكرامة الإنسانية، وتوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق المستقبل.

أولاً: أهداف البحث:

١- البعد المعرفي والفكري: تسهم الدراسة في توسيع الفهم لمفهوم السياسة الشرعية والتنمية المستدامة، وإبراز العلاقة بينهما في ضوء الرؤية الإسلامية المعاصرة، بما يساعد على بلورة تصور إسلامي متكامل حول قضايا الحكم والتنمية.

٢- معالجة التحديات المعاصرة: تأتي هذه الدراسة استجابة لحاجة ملحة في الواقع الإسلامي المعاصر إلى نماذج حكم تحقق العدالة، وتحترم القيم الدينية، وتعمل في الوقت ذاته على تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، في ظل أزمات اقتصادية وبيئية واجتماعية متفاقمة.

٣- إحياء التراث السياسي الإسلامي: تسعى الدراسة إلى إبراز مرونة السياسة الشرعية وقدرتها على الاستجابة لمتغيرات العصر، وتقديم حلول واقعية تستند إلى المقاصد الشرعية ومبادئ العدل والمصلحة العامة.

٤- الإسهام في بناء نموذج تنموي إسلامي: توضح الدراسة إمكانية صياغة رؤية تنموية منبثقة من المنظور الإسلامي، تجمع بين البعد الروحي والأخلاقي، وبين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما ينسجم مع خصوصية المجتمعات الإسلامية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تواجه المجتمعات الإسلامية المعاصرة تحديات متعددة في مجال التنمية، تتمثل في ضعف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتدهور البيئة، وتفاوت النمو الاقتصادي، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى فعالية النماذج التنموية المستوردة من السياقات الغربية في معالجة هذه القضايا بصورة شاملة ومستدامة. في المقابل، يمتلك التراث الإسلامي منظومة فكرية وتشريعية متكاملة تتمثل في السياسة الشرعية، التي تهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الضرورات وتيسير مصالح العباد. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى تستطيع السياسة الشرعية، بمنظومتها القيمية والفقهية، أن تسهم في بناء نموذج تنموي مستدام يتلاءم مع خصوصيات المجتمعات الإسلامية في ضوء تحديات العصر، ووفق رؤية الفكر الإسلامي المعاصر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

١- ما مفهوم السياسة الشرعية وما علاقتها بمقاصد الشريعة؟

- ٢- كيف تُعرّف التنمية المستدامة وما أبعادها الأساسية؟
 - ٣- ما أوجه الالتقاء أو التباين بين السياسة الشرعية ومفاهيم التنمية المستدامة المعاصرة؟
 - ٤- كيف تناول الفكر الإسلامي المعاصر العلاقة بين الشريعة والتنمية؟
- ثالثاً: خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث على ان ينقسم إلى: مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

أما التمهيد: فقد جاء ليوضح الإطار المفاهيمي لمفردات العنوان. وقد اشتمل على ثلاثة مطالب.

وأما المبحث الأول: السياسة الشرعية وأبعاد التنمية المستدامة. فقد تكلم على أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ثلاثة مطالب.

وجاء المبحث الثاني: ليبين كيفية تفاعل الفكر الإسلامي المعاصر مع قضايا التنمية والسياسة الشرعية. وذلك في ثلاثة مطالب.

وأخيراً الخاتمة: التي اشتملت على أهم النتائج وأبرز التوصيات.

التمهيد: الإطار المفاهيمي لمفردات العنوان.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الشرعية.

أولاً: المفهوم اللغوي:

ورد في المصباح المنير أن قولهم: ساس زيد الأمر يسوسه يعني دبره وتولى شؤونه^(١).

وفي لسان العرب لابن منظور أن السوس يعني الرئاسة، فيقال: ساسوهم سوساً، وإذا ولّوا شخصاً القيادة قيل: سوسوه أو أساسوه. ويقال أيضاً: ساس الأمر سياسةً أي قام به وتكفل بتدبيره، وسوسه القوم أي جعلوه قائدًا لهم، كما يقال: سوس فلان أمر بني فلان أي أوكل إليه تدبير شؤونهم^(٢).

ومن هنا يتضح أن السياسة في اللغة تعني القيام على الشيء ورعايته بما يحقق صلاحه.

يتبين من ذلك أن لفظ السياسة في اللغة يردُّ على معانٍ متعددة، غير أن جميعها يدور حول معنى واحد هو تدبير الأمور والتصرف فيها بما يحقق صلاحها.

ثانياً: مفهوم السياسة اصطلاحاً:

(١) ينظر: المصباح المنير، ١/ ٢٩٥.

(٢) ينظر: لسان العرب، ٦/ ١٠٨.

أما في اصطلاح الفقهاء، فقد اختلفت عباراتهم في تعريفها، فقل: إن السياسة الشرعية هي ما يصدر عن الحاكم من أفعال يراها محققة للمصلحة، حتى وإن لم يرد بشأنها دليل تفصيلي من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس.

كما قيل أيضًا: إنها كل فعل يقرب الناس من الصلاح ويبعدهم عن الفساد، ولو لم يرد به نص خاص من النبي ﷺ أو وحي منزل^(١).

وعرفها يوسف القرضاوي بأنها: " ما يقرره الإمام أو يصدره من أحكام وقرارات بقصد مواجهة فساد قائم، أو الحيلولة دون وقوع فساد متوقع، أو لمعالجة وضع خاص"^(٢).

كما ذهب بعض العلماء إلى أن السياسة الشرعية هي: " تدبير شؤون الدولة الإسلامية في المسائل التي لا نص صريح فيها، أو في القضايا القابلة للتغيير والتبدل وفق ما تقتضيه مصلحة الأمة، على أن يكون ذلك منسجمًا مع أحكام الشريعة وأصولها العامة"^(٣).

ويمكن تعريف السياسة الشرعية بأنها: المنهج الذي تُدار به شؤون الدولة والمجتمع في الإسلام، على أساس من المبادئ والقيم الإسلامية، بما يحقق المصلحة العامة، ويحفظ النظام، ويحقق مقاصد الشريعة، وذلك بما لا يخالف نصًا شرعيًا قطعيًا، بل باعتماد الاجتهاد في ضوء المصلحة والعدل.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا، بهدف الاستفادة الأمثل من المستلزمات المباحة لتأمين متطلبات الأشخاص الحاليين إضافة إلى ضمان حقوق أطفال وشباب المستقبل. ويتحدى المجتمع برمته تحديًا كبيرًا يتمثل في التدهور البيئي، الذي يجب معالجته دون التخلي عن تحقيق التنمية الاقتصادية أو تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية.

تقوم التنمية المستدامة على تطوير حدود الحياة الروتينية لكل أبناء المجتمع، مع مراعاة عدم هدر ما تقدمه الطبيعة من موارد بما يفوق إمكانية الأرض على التجدد والأعباء. وترتكز عادة على ثلاثة مستويات رئيسية هي: النمو الاقتصادي، وصون ما تقدمه الطبيعة وما تطرحه البيئة من موارد، والتنمية الاجتماعية^(٤).

(١) ينظر: السياسة الشرعية مصدر للتقنين، ص ٣٢.

(٢) السياسة الشرعية، ص ١٥.

(٣) نظام الدولة في الإسلام، ص ٣٩.

(٤) ينظر: مفهوم التنمية المستدامة وفقًا للقانون الدولي العام، ص ١٣.

وتُعد مكافحة الفقر من أهم المواجهات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة، ويكون ذلك من خلال تشجيع أشكال صنع واستعمال معتدلة، بعيداً عن الإكثار في الاستخدام في استنزاف منتجات تنتجها الطبيعة.

وسنعرض في الدراسة الحالية نماذج لأهم ما تهدف إليه التنمية المستدامة، وذلك عبر مجموعة من النقاط التي تنعكس بصورة مباشرة على تحسين الظروف المعيشية للأفراد^(١):

١- المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان توفر كميات كافية من المياه ورفع كفاءة استخدامها في قطاعات الزراعة والصناعة والمناطق الحضرية والريفية. أما الاستدامة الاجتماعية فتركز على تأمين وصول المياه الكافية للاستخدام المنزلي وللمشاريع الزراعية الصغيرة لفائدة الأغلبية الفقيرة. بينما تهدف الاستدامة البيئية إلى حماية المستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

٢- الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وضمان تحقيق الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والتصدير. وتركز الاستدامة الاجتماعية على تحسين إنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة تحقيق الأمن من جانب الغذاء للأسرة يمثل أحد الأهداف الأساسية، في حين تركز الاستدامة البيئية على الاستخدام الرشيد والدائم للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والثروة السمكية^(٢).

٣- الصحة: تسعى التنمية المستدامة في الجانب الاقتصادي الاقتصادي إلى رفع مستوى الإنتاجية من خلال تعزيز خدمات الاهتمام بالجانب الصحي والوقاية، إضافةً إلى تطوير معايير الصحة والسلامة في البيئات العملية. أما التنمية المستدامة في جانبيها الاجتماعي فتهدف إلى وضع ضوابط لجودة الأوكسجين والماء ومستويات الضجيج، بما يحفظ سلامة الإنسان الجسدية ويضمن توفير الاهتمام الصحي البدائي لشريحة الفقراء. في حين تركز التنمية المستدامة من الجانب البيئي على صون الموارد البيولوجية وحماية الأسس الإيكولوجية والنظم التي تدعم الحياة.

٤- المأوى والخدمات: تركز التنمية المستدامة في جانبها الاقتصادي على الوثوق بتأمين موارد البناء والأنظمة اللازمة لتحقيق السكن الملائم والخدمات الأساسية مثل المواصلات واستخدامها بكفاءة. وتركز الاستدامة الاجتماعية على توفير السكن الملائم بأسعار مناسبة، إضافةً إلى الصرف

(١) ينظر: التنمية المجتمعية المستدامة، ص ١٠.

(٢) ينظر: التنمية مدخل لدراسة المفاهيم الرئيسة، ص ٤٥.

الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. بينما تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية^(١).

٥- الأعمال: يُعد الاستخدام الفعّال للرأس المال الطبيعي المعيار الأكثر قبولاً على نطاق واسع لاستدامة الشركات. وتقاس هذه الجهود الإيكولوجية في الوضع الطبيعي بالقيمة ذات البند الاقتصادي التي تقدمها الشركة مقارنةً بأثرها الإيكولوجي الكلي. وقد تبني هذا المفهوم المجلس العالمي للأعمال التجارية وذلك بهدف تحقيق التنمية التي تميزت باستدامتها، حيث عرف الكفاءة الإيكولوجية بأنها: "تحقق عن طريق إعطاء منتجات وأعمال لها قيمة مالية مقبولة تؤمن المستلزمات التي يحتاجها الإنسان وتحسن نمطية الحياة، مع تقليل النتائج البيئية وتضعيف استخدام الموارد تدريجيًا على مدار استمرار الحياة نحو مدى يتوافق بأقل التقديرات مع إمكانية الأرض على الاستطاعة والصبر.

أما المعيار الثاني لاستمرار المؤسسات فهو الجودة في الخبرة الاجتماعية، وهو مشابه لمصطلح الخبرة الإيكولوجية، لكنه ضعيف في اختراعه حتى هذه اللحظة حتى الآن. تصف الخبرة الاجتماعية صلي الوصل بين السعر المزاد للمؤسسة وما تخلفه من أثر اجتماعي. وبخلاف التأثيرات البيئية التي تكون غالبًا سلبية، يمكن أن تكون التأثيرات الاجتماعية إيجابية (مثل توفير فرص العمل أو التبرعات) أو سلبية (مثل حوادث العمل أو انتهاكات حقوق الإنسان). وبناءً على نوع التأثير، تسعى الشركات لتعظيم الأثر الاجتماعي الإيجابي أو الحد من الأثر الاجتماعي السلبي بالنسبة للقيمة المضافة للشركة"^(٢).

ترتبط الكفاءة الإيكولوجية والكفاءة الاجتماعية أساسًا بزيادة الاستدامة الاقتصادية، حيث يتم استغلال رأس المال الطبيعي والاجتماعي لتحقيق الفوائد المشتركة للطرفين. ومع ذلك، تشير دراسات (ديليك) و(هوكترز) إلى أن الاعتماد على أي جانب منفرد لا يكفي لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية. فالتنمية المستدامة تتطلب الوفاء بأربعة معايير رئيسية: الفعالية الإيكولوجية، الفعالية الاجتماعية، الكفاءة، والعدالة الإيكولوجية.

وترى مؤسسة كاسي العالمية، نيويورك أن المسؤولية الاجتماعية والاستدامة معًا تؤديان إلى التنمية المستدامة. فالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ليست مجرد ما تفعله الشركة بالأرباح، بل الطريقة التي تحقق بها هذه الأرباح. وبمعنى آخر، يجب أن تكون المسؤولية الاجتماعية جزءًا

(١) ينظر: التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، ص ١٠٧.

(٢) التنمية المستدامة مفهومها وأبعادها ومؤشراتها، ص ٧٩.

متكاملاً في كل قسم من سلسلة قيمة الشركة، وليس مجرد وظيفة تابعة لقسم الموارد البشرية أو إدارة مستقلة. كما ينبغي أن تُقاس الاستدامة من حيث آثارها على الموارد البشرية والبيئة والنظم الإيكولوجية ضمن كل إدارة من إدارات الشركة^(١).

٦- الدخول: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة النمو وخلق فرص العمل في القطاع الرسمي. بينما تركز الاستدامة الاجتماعية على دعم المشاريع الصغيرة وتوفير فرص عمل للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في كلا القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى زيادة الدخل الفردي بما يساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي.

المطلب الثالث: أوجه الالتقاء بين السياسة الشرعية ومبادئ التنمية المستدامة.

هناك صلة وثيقة بين السياسة الشرعية، باعتبارها منهجاً إسلامياً في تنظيم شؤون الأمة، وبين مبادئ التنمية المستدامة، كإطار عالمي حديث يسعى لتحقيق التوازن بين الإنسان والموارد والبيئة. ويمكن تلخيص أوجه الالتقاء بينهما في المحاور التالية:

١- البعد المقاصدي (حفظ الضرورات):

تسعى السياسة الشرعية إلى تحقيق مقاصد الشريعة، ومنها حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، والمال. أما التنمية المستدامة فتتركز على حماية الإنسان وحقوقه الأساسية، وضمان استدامة الموارد والأنظمة البيئية للأجيال القادمة.

وجه الالتقاء: كلا النظامين يقومان على حماية الإنسان والموارد كأساس لتحقيق الاستقرار والازدهار.

٢- العدالة والتوزيع العادل للثروات:

تؤكد السياسة الشرعية على العدل في توزيع الثروات والفرص بين الناس لضمان التكافل الاجتماعي وتحقيق المصلحة العامة: ^(٢) إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٩٠). تركز التنمية المستدامة على تحقيق المساواة والإنصاف الاجتماعي وضمان حماية حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة.

(١) ينظر: التنمية المستدامة، ص ٥٦.

(٢) سورة النحل، من الآية: ٩٠.

وجه الالتقاء: يشكل العدل قاعدة أساسية لكل من الحكم الرشيد والسياسات الهادفة إلى تحقيق تنمية عادلة^(١).

٣- الرعاية وحماية الموارد:

في السياسة الشرعية، يُنظر إلى الإنسان على أنه مستخلف في الأرض، مكلف برعاية وحفظ الموارد الطبيعية والعمل على استدامتها بما يحقق مصلحة الأمة ويضمن استمرارية النعم للأجيال القادمة: وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ^(٢). التنمية المستدامة تهدف إلى الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة لضمان استمراريته للأجيال القادمة.

وجه الالتقاء: يشترك كلا المفهومين في ترشيد الاستهلاك، منع الهدر، وضمان استدامة الموارد^(٣).

٤- المسؤولية تجاه الأجيال:

تتعلق السياسة الشرعية من مبدأ الأمانة في إدارة شؤون الأمة وحفظ حقوق الناس والموارد: إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا^(٤). تركّز التنمية المستدامة على حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة سليمة واقتصاد متوازن.

وجه الالتقاء: يشترك كلا المفهومين في النظر إلى المستقبل وعدم الاقتصار على مصالح الحاضر فقط.

٥- الحكم الرشيد والمشاركة:

تعتمد السياسة الشرعية على مبادئ الشورى، الشفافية، ومحاسبة الحاكم لضمان إدارة عادلة وفعالة لشؤون الأمة: (فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا

(١) التنمية المستدامة وأثرها في حفظ مقاصد الشريعة الإسلامية، ص ١٨.

(٢) سورة هود، من الآية: ٦١.

(٣) ينظر: التنمية المستدامة مفهومها وأبعادها ومؤشراتها، ص ٨٠.

(٤) سورة الأحزاب، من الآية: ٧٢.

يَسْأَمُونَ (٣٨)^(١) تشدد التنمية المستدامة على الحوكمة الرشيدة، والمشاركة المجتمعية، والشفافية في اتخاذ القرارات.

وجه الالتقاء: يركز كلا النظامين على أن يكون اتخاذ القرار مشتركاً ويشكل مسؤولية عامة.

٦- القيم الأخلاقية والإنسانية:

تقوم السياسة الشرعية على جعل الأخلاق أساساً في مجالي السياسة والاقتصاد، بينما تسعى التنمية المستدامة - رغم تركيزها المادي - إلى ترسيخ قيم إنسانية مثل التضامن، المسؤولية، والكرامة.

وجه الالتقاء: كلاهما يعزز البعد الأخلاقي في التعامل مع الإنسان والبيئة^(٢).

يُعد القضاء على الفقر أحد أهداف التنمية المستدامة، وقد اهتم القرآن الكريم بذلك، ويتضح ذلك أيضاً في مبادئ السياسة الشرعية فقال تعالى: لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (١٧٧) ^(٣).

وقال عز من قائل: إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (٢٧١) ^(٤).

المبحث الأول: السياسة الشرعية وأبعاد التنمية المستدامة

المطلب الأول: البعد الاقتصادي: العدالة والتوزيع وحقوق الانتفاع.

قبل مناقشة مفاهيم التنمية الاقتصادية، لا بد من توضيح بعض المصطلحات الأساسية. يحدث النمو تلقائياً، بينما تتحقق التنمية عبر جهود وإجراءات تهدف إلى التغيير. ويتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو يعني زيادة في السكان أو الثروات المتاحة أو أي مؤشر اقتصادي آخر بشكل طبيعي ودون تدخل مسبق.

(١) سورة الشورى، من الآية: ٣٨.

(٢) ينظر: التنمية المستدامة، ص ٥٦.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٧٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

أما التنمية، فبحسب جميع الاقتصاديين، فهي تشمل النمو وتدمجه، لكنها تتجاوز ذلك لتشمل التنظيمات ذات الطابع الاقتصادي وذات الطابع الاجتماعي وكذلك الشركات والتقاليد. وهذا يقود إلى أن جميع ما ذكر عن التطور والازدهار الاقتصادي يشتمل على زيادة القوام القومي أو كثرة عناصر الإنتاج وكفاءتها. إلا أن التنمية تتطلب، بالإضافة إلى ذلك، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وأساليب الإنتاج، وغالبًا تشمل أيضًا تغييرات في هيكل الناتج وتوزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وبناءً على ذلك، فإن الدول النامية تحتاج إلى التنمية وليس مجرد النمو، إذ لا يقتصر احتياجها على زيادة الإنتاج أو رفع كفاءة استخدام عناصر الإنتاج فحسب، بل تشمل أيضًا إجراء تغييرات جذرية في البنيات في الظهور الاقتصادي والظهور الاجتماعي بهيكليته القديمة^(١). ففي تعبير ثانٍ، نلاحظ وجود فرق واضح بين التطور الاقتصادي والنمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي يشير عادةً إلى معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون عامًا واحدًا، أو ارتفاع دخل الفرد الحقيقي خلال فترة قصيرة، دون أن يصاحبه أي تغييرات هيكلية في الاقتصاد.

أما التنمية الاقتصادية فهي عملية تتضمن زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي ونصيب الفرد على مدى فترة زمنية أطول، مما يحسن أوضاع المواطنين ويعزز قدرات الاقتصاد الوطني. كما تصاحب التنمية تغييرات هيكلية تشمل زيادة التراكم الرأسمالي، وتحسين الكفاءة الفنية والاقتصادية للمجتمع ككل، مما يجعل التنمية الاقتصادية عملية مستدامة وطويلة الأجل.

وتعرف التنمية الاقتصادية بشكل عام بأنها عملية تغير شامل ومستمر، مصحوبة بزيادة متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة، وتغير هيكل الإنتاج. ومن أبرز عناصر التنمية الاقتصادية:

الشمولية: إذ تشمل التنمية جميع الجوانب، الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية. الاستمرارية: زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي على مدى طويل، مما يشير إلى أن التنمية عملية طويلة الأجل.

تحسين توزيع الدخل: التركيز على الفئات الفقيرة وتخفيف الفقر. تحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

(١) ينظر: مفهوم التنمية الاقتصادية، ص ١٧.

وأظهرت الدراسات والتجارب في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن رأس المال يعد من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية العناصر الأخرى المساعدة في هذه العملية^(١).

والجدير بالذكر أن للتنمية الاقتصادية أبعادًا مجتمعية تؤثر على مستوى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فهي تمثل هدفًا تسعى إليه جميع الدول لضمان معدل تنمية مناسب يمكن المجتمع، على المدى الطويل، من تحقيق التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش اقتصادي. كما تهدف التنمية إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي، والحد من البطالة، وتحسين مستوى حياة المواطن بما يشمل المعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية، ليصبح الفرد قادرًا على المساهمة في تقدم وطنه، وتُعد رفاهية الإنسان في هذا السياق وسيلة وغاية لبناء مجتمع أفضل والقضاء على المعاناة الإنسانية.

وتتمحور عملية التنمية حول إحداث تغييرات جذرية في هيكل الأمة وفق المراحل ذات الطابع الاقتصادي والمراحل ذات الطابع الاجتماعي على حد سواء، للقضاء على أسباب الجهل والفقر، وضمان حقوق الفقراء في الموارد المقدمة والمباحة للجميع، وتأمين الوثائق المجتمعية والرعاية الصحية لهم. كما تتطلب التنمية وضع رؤية واضحة لمفهومها وأهدافها والسياسات اللازمة لتحقيقها.

ويهم وضع برامج التنمية الاقتصادية البلدان المتسمة بفقرها وغناها أياً تكن فالبلدان ذات الغنى تسعى للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة لتجنب الكساد والركود الطويل، إذ إن انخفاض معدل التنمية قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج عن الحاجة مقابل الطلب الكلي، مما يسبب ركودًا وارتفاعًا في البطالة. أما الدول الفقيرة، فتعد التنمية الاقتصادية حلاً ضروريًا لمواجهة الفقر، الحد من التبعية، ومكافحة التطرف. وترى الأمم المتحدة أن العوامل الاجتماعية تعد من أبرز أسباب الصراعات، ومن ثم يجب أن تسعى استراتيجيات التنمية إلى تحقيق توزيع عادل للدخل والثروات والعوائد الاقتصادية لمنع تفجر النزاعات، وهذا يمثل أحد أهم مقاصد التنمية المستدامة بجانبها الاقتصادي^(٢).

أ- أهداف التنمية الاقتصادية:

تظهر أهداف التنمية المستدامة بجانبها الاقتصادي في زيادة الوارد القومي، تحسين مستوى حياة الفرد، تقليل الفجوات الباطنية، وتعديل بنية الاقتصاد ببعده القومي لصالح القطاع الصناعي

(١) ينظر: ٧٢-٨٢، "Economie du developpement durable, p. ٧٢-٨٢".

(٢) ينظر: ١٢٢-١٣٢، "Eco-Economie, une autre Economie est possible, p. ١٢٢-١٣٢".

والقطاع التجاري. وهذه الأهداف تقوم بالإشارة الحقيقية نحو معالجة المشكلات الهيكلية للاقتصادات الفقيرة، التي غالباً ما تكون منتجة للمواد الأولية وقابلة للنضوب. تواجه هذه الدول تحديات متعددة، منها الضغوط السكانية وارتفاع معدلات المواليد، وامتلاك موارد طبيعية غير مستغلة بسبب ضعف الاستثمارات، خصوصاً في البنية الأولية، ويزاد على ذلك نقص المال الرئيس بسبب هشاشة الضغط الرأسمالي ونُدرة ما تم تخبئته، إضافة إلى انزياح التقاسم التجاري لحق الشركاء الأجانب، مما يؤدي إلى كون تلك البلدان أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية والتأثر بالانقلابات ذات البعد العالمي.

كما تعاني هذه الدول من اختلالات هيكلية في المجتمع، تتمثل في انخفاض مستويات الدخل، وسوء توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية، وضعف الإنتاجية، وانتشار الفساد الإداري، وعدم الشفافية، واختلال آليات السوق في غياب قوانين مكافحة الاحتكار، إضافة إلى الطغيان السلطوي والاستبداد.

وليس هذا مقتصرًا على الدول الفقيرة فقط؛ فهناك دول غنية بالموارد ومتميزة بموقعها الجغرافي وموروثها الثقافي والحضاري، لكنها تظل فقيرة نتيجة الخراب والسيطرة واتفاق رأس المال الذي لا ينتج مع الأشخاص الذين يبدلون الأموال وأهل التهريب والمتسللين.

ولتجاوز هذه التحديات، يجب على الدول اعتماد سياسات وإجراءات أساسية لتحقيق أهداف التنمية. ويرى الاقتصاديون أن وجود بيئة مناسبة للنشاط الاقتصادي يعتمد على مجموعة من السياسات الرئيسية، أهمها: ترشيد السياسات المالية والنقدية، وإدارة الدين الخارجي وخدمته، باعتبارها عناصر ضرورية للنمو الاقتصادي الحقيقي المستدام.

ينبغي أن تهدف هذه السياسات إلى زيادة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار في مشاريع تعزز النمو الاقتصادي، مع وضع تشريعات تكفل ثقة المستثمرين الأجانب وتحد من تهريب الأموال. كما يجب التركيز على تنمية الصادرات باعتبارها قاطرة للنمو، ووضع تشريعات للحد من الاحتكارات، وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة تضمن توفر المنتجات بجودة وأسعار مناسبة، مع احترام حقوق المستهلك في الاختيار.

إضافة إلى ذلك، يجب توفير البنية التحتية الضرورية مثل المواصلات، الاتصالات، الطرق، وتقديم المسامحات العقوبية والتي تخضع تحت تأثير الجمارك بما لا يدخل تأثيره السلبي على ما يقدمه الوطن من صناعات مستمرة ودائمة^(١).

ب . تمويل التنمية:

(١) ينظر: ١٨-١٤ p. "Trade Policy and Economic Development: How We Learn"

هناك نقطة لا بد من إيضاحها وهي أن دعم التنمية بالمال يمثل مهمة واجبة على كل أطراف المجتمع، حتى في حال جعل العبء الضخم واقعاً على مسؤولية البلدان. فبينما يمتلك الأشخاص والشركات أدواراً ومسؤوليات يسهمون من خلالها في عملية التنمية، تمتلك الدولة، بسلطاتها التشريعية وأدواتها التنفيذية، القدرة على تنسيق الأدوار المختلفة وضمان تكامل المستويات. قد يُثار تساؤل حول مسؤولية المواطنين في التنمية، ونظراً للعدالة المجتمعية، يجب على الفرد أن يعمل بأمانة وكفاءة، بما يزيد من الإنتاج ويساهم في نمو الاقتصاد القومي، من خلال رفع المدخرات التي توجه نحو برامج التطوير.

بينما وظيفة الدولة، تقوم على عنصر جوهري، إذ تُفوض بواسطة الفئات المجتمعية لوضع التشريعات، وضبط القوانين، وضمان تحقيقها على أرض الواقع، وتأمين الحماية لما يحتاجه الأفراد في حين كانوا ضمن حيز الإنتاج أو ضمن حيز الاستهلاك. وتشمل مسؤولياتها أيضاً تعبئة الموارد المحلية، إدارة ما تم استهلاكه وتسليطها نحو جانب الاستثمار والتطوير، وتهيئة البيئة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي الذي يتناسب مع النمو، وهذا يؤدي إلى جعل الهم الأعظم عليها ضمن عملية التنمية^(١).

ج- المدخرات الوطنية:

تواجه الدول الفقيرة ما يعرف بـ الدورات الاقتصادية السلبية، حيث يكون مستوى الدخل الحقيقي منخفضاً، مما يقلل الطلب ويؤدي إلى ضعف الاستثمار، وبالتالي نقص رأس المال المتاح لبدء دورات إنتاجية جديدة. ومن هنا، تبرز أهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية كشرط أساسي لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات والتنمية الاقتصادية.

ومن أبرز الوسائل لتحقيق ذلك:

- ١- زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي عبر توزيع عادل للدخل، بما يرفع الطاقة الادخارية ويحد من الفقر والبطالة.
- ٢- تطوير قطاع التأمين وتحريره باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية.
- ٣- خفض كلفة فتح الحسابات الادخارية لتشجيع الأفراد على الادخار.
- ٤- وأن تطوير أداء الصناديق الادخارية يساهم في توجيه احتياطاتها نحو الاستثمار في سوق رأس المال، ما يعزز الاستثمارات، ويوفر فرص التشغيل، ويحفز بدء دورات اقتصادية جديدة^(٢).

(١) ينظر: Money and Capital in Economic Development , p. ٤٤-٥٢

(٢) ينظر: التنمية الاقتصادية، ص ١٢٢-١٣٠.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي: حفظ الكرامة والمساواة والرعاية الصحية والتعليم.

عندما تتابع تطور ظواهر التطور في انتقال المواد والخبرات العلمية والأموال من خلال الحواجز وفق نسق سريع في كل يوم أكثر من السابق، وتتابعها في توفير منافع متتالية لكل الذين يدخلون في هذه الدائرة، حيث أنه يوجد يقين كامل بأن مسار السهولة ذاك يسير على نحوه عدد كبير من السكان في الكرة الأرضية. وإنه لأمر حقيقي، لا تتمكن مجموعة من منافع التطور إلا إلى العدد النصف لسكان الكرة الأرضية بشكل تقريبي، وهذا يعني نحو ٣ مليارات فرد يقطنون على أدنى من دولارين في اليوم. كما يظل أكثر من مليار شخص يعيشون في فقر مدقع، بالإضافة إلى ملايين بلا عمل، وعدد متزايد من المجتمعات تواجه ضغوطاً ذات طابع عنصري أو طابع عرقي أو طابع اجتماعي تهدد استقرارها.

وشارك في المؤتمر ممثلو ١٨٦ دولة، منهم ١١٧ رئيس دولة أو حكومة، وانتهى إلى اتفاق مهم تعهدت بموجبه الدول بالعمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. وتم إصدار إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمن التزامات واضحة لمزيد من الجهد للقضاء على الفقر، وتحسين مستويات الصحة والتعليم، والسعي لتحقيق العمالة الكاملة. كما تم اعتماد برنامج عمل مكون من مئة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية حياة الأفراد في كل مكان.

وتكمن أهمية المؤتمر في تركيزه على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً بالنسبة للأفراد، مثل سبل العيش، الدخل، الصحة، التعليم، والأمن الشخصي. ومن خلال تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، وحث المؤسسات المالية الرئيسية في العالم على الاعتراف بالآثار الاجتماعية لجميع الخطط الاقتصادية^(١).

على الرغم من أن نتائج مؤتمر كوبنهاغن لا تحمل أي ملزمة قانونية للدول، إلا أن لها وزناً سياسياً وأدبياً، خاصة أنها تمثل اتفاقاً بين عدد كبير من زعماء العالم. ويُعد هذا التوافق العالمي مفيداً للبلدان، إذ يمكن أن يساعد في وضع معايير وأهداف للتنمية الاجتماعية معترف بها دولياً.

ورغم أن العديد من الدول ترى أن الأهداف والأرقام المحددة في كوبنهاغن صعبة التحقيق، فإن معظمها ما زال يؤكد التزامه بالسعي لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. كما شكلت معظم

(١) ينظر: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ص ٥-١٢.

المؤتمرات الدولية اللاحقة لإعلان كوبنهاغن فرصة لدفع الحكومات إلى وضع قواعد ومعايير للتنمية الاجتماعية يمكن الاعتماد عليها في توجيه جهود المؤسسات المالية الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويبقى كل بلد مسؤولاً عن وضع جدول أعماله الاجتماعي المحلي.

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة، حاولت هيئات الحكم في عدد من الدول الوصول إلى توازن صحيح بين تقليل التدخل الحكومي والضرائب وزيادة الكفاءة، وبين ضرورة وجود حكومة تضمن الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وفي العديد من الدول النامية، ركزت الجهود على تأمين الموارد اللازمة لجدول الأعمال الاجتماعي دون المساس بالإصلاحات الاقتصادية.

إنَّ تكريم الإنسان في القرآن هو تكريم لِذَاتِهِ الإنسانية: خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ (٣) ^(١) وتكريم لِدَوْرِهِ في إعمار الأرض: وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ (٦١) ^(٢)، فهذا التَّكْرِيم هو اسم جامع لكلِّ الْخَيْرِ وَالشَّرَفِ والفضائل، يقول تعالى: إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (٣٥) ^(٣) تكشف هذه الآية بوضوح عن المساواة بين المرأة والرجل، مع التركيز على طبيعتهما وصفاتهما الإنسانية المشتركة. فالوحي القرآني في هذا الموضع ينتقل من استخدام جمع المذكر، الذي يشمل كلا الجنسين، إلى إبراز الصفة البشرية لكل من المؤنث والمذكر، في تكرار واضح يدل على سعي القرآن لتحقيق المساواة في الخطاب القرآني.

فالقرآن الكريم قد نصَّ على أَنَّ العلم بحرٌّ لا نهاية له؛ فقال تعالى: فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ

(١) سورة التغابن، من الآية: ٣.

(٢) سورة هود، من الآية: ٦١.

(٣) سورة الأحزاب، من الآية: ٣٥.

الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ (٧٦) ^(١).
وذلك ليتواضع العلماء ويخففوا من كبريائهم، ويحرصوا على طلب المزيد من العلم، بما يهدئهم إلى الوصول إلى القول الفصل في كل ما يسعون لمعرفة حقيقته، رغم عدم إدراكهم لأسراره أو جوهره بالكامل.

المطلب الثالث: البعد الديني: الحماية البيئية في الفقه الإسلامي.

تحظى البيئة بمكانة متميزة في تعاليم الإسلام وتوجيهاته، ويمكن توضيح هذه المكانة من خلال ما يلي:

أ- البعد العقدي للبيئة: تحتل البيئة منزلة عالية في إطار عقيدة التوحيد التي تربط بين الدنيا والآخرة، إذ يعتبر الجزاء الأخروي نتيجة للعمل الدنيوي. كما تجعل أنشطة حماية البيئة ورعايتها عملاً تعبدياً يؤدي إلى صلاح البلاد ورضا الله عن عباده، وفي هذا السياق يقول الله تبارك وتعالى: ^(٢)وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (٧٧) ^(٣) ويقول عليه الصلاة والسلام: (الإيمان بضع وسبعون شعبة أفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء من الإيمان) ^(٤).

ب- كثرة النصوص المتعلقة بالبيئة في القرآن والسنة: إذ يظهر للمتأمل في آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ مقدار الاهتمام بالبيئة، ويدهش المرء من كثرة النصوص التي تحت على رعاية البيئة، بالإضافة إلى النصوص التي تحذر من الإساءة إليها أو إفسادها، مما يدل على عظمة أجر من يحافظ على البيئة ويرعاها ^(٤).

فكان من أوائل ما قرره الإسلام أن الله تعالى خلق البيئة نقية، سليمة، نافعة، جميلة، تسر الناظرين، قال تعالى: أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ (٦)

(١) سورة يوسف، من الآية: ٧٦.

(٢) سورة القصص، الآية: ٧٧.

(٣) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب عدد شعب الإيمان، رقم الحديث (٣٥)، ٦٣/١.

(٤) ينظر: تدابير رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية، ص ١٢١٢.

وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ (٧) ^(١) والبهيج الشيء الجميل الذي يدخل البهجة والسعادة والسرور إلى من نظر إليه ^(٢).

تشير الآيات إلى أن الله تعالى خلق الفضاء والأرض والبحار والأشجار وغيرها من مظاهر البيئة وعناصرها، سليمة ونقية ونافعة للإنسان، بل تضمنت هذه الآيات بعداً جمالياً وذوقياً يلفت نظر الإنسان إلى ضرورة مراعاة هذا الخلق الجميل والحفاظ عليه واستمراره، مع تحفيزه على الإيجابية والتفاؤل والسعي نحو الإنجاز. كما أشارت آيات أخرى إلى تعدد نعم الله البيئية على الإنسان، والتي تُعد تكريماً من الله وتسخييراً لمخلوقاته الكونية من ماء وهواء وحيوان ونبات وجماد.

وقد تبين أن السياسة الشرعية تتبع طريقتين رئيسيتين للحفاظ على البيئة، وهما:

الطريق الأول: كفل الله تعالى حفظ النوع والسلالة لجميع المخلوقات، وبدأ هذا الحفظ مع الطوفان في عهد النبي نوح عليه السلام، ويستمر إلى أن يرث الله الأرض وما عليها بإذنه.

الطريق الثاني: حدد القرآن الكريم ضوابط متعددة للإنسان في التعامل مع مكونات البيئة، فنهاه عن الإفساد في الأرض وإتلاف الحرث والنسل، فقال تعالى: وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ (٢٠٥) ^(٣). ونهاه عن الإسراف ودعاه إلى التوسط والاعتدال في كل أحواله، فلا إفراط ولا تفريط.

يحظى موضوع التنمية، بجميع مفاهيمه، بأهمية كبيرة على المستوى العالمي. وقد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام الدولي بالحاجة إلى التنمية المستدامة لضمان مستقبل مستدام، بعد أن كان العالم يواجه مخاطر محتملة على الصعيدين البشري والبيئي. فمشكلات مثل الاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، والنمو السكاني المتزايد، والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع التصحر، وغيرها مما ورد في الفصل الأول، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلات الرفاه البشري وبعملية التنمية الاقتصادية بشكل عام، إذ إن كثيراً من أشكال التنمية الحالية تعتمد بشكل رئيس على الموارد البيئية. ومن هنا، أدى هذا الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة ^(٤).

وفي عام ١٩٨٠، أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة بالتعاون مع شركائه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) وثيقة بعنوان الإستراتيجية العالمية لصون الطبيعة. وقد

(١) سورة ق، الآيتان: ٦ - ٧.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ٣٨٣/٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٠٥.

(٤) ينظر: مبادئ التنمية المستدامة: ص. ١٧.

تضمنت هذه الوثيقة بدايات فكرة التنمية المستدامة، أي التنمية التي تحافظ على العمليات البيئية في نظم الإنتاج المتجددة، وتشمل النظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، مع الحفاظ على القدرة المستمرة للنظم على العطاء وضمان ثراء الأنواع والتنوع الوراثي داخل كل نوع^(١). وفي عام ١٩٨٧، وبموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك"، تم دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد للتنمية المستدامة. وأكد التقرير أن الهدف الأساسي لا ينبغي أن يكون مجرد تعظيم الإنتاج إلى أقصى حد، بل المحافظة على القدرة الإنتاجية على المدى الطويل^(٢).

تقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز رئيسية: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية، والكفاءة البيئية. وتعتمد الكفاءة الاقتصادية على الاستخدام الرشيد لثلاث مجموعات من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاقتصادية، والأدوات الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بينها جميعاً.

الأدوات التقنية تمثل وسائل لتحقيق هدف حفظ الموارد الطبيعية المتجددة، أي الحفاظ على قدرتها على العطاء والإنتاج على المدى الطويل، مع زيادة الغلة ضمن هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بهدف تمديد فترة عطائها. ويستلزم ذلك إعادة النظر في الأدوات والآلات المستخدمة على مستوى الفرد.

الأدوات الاقتصادية تعد ضوابط للأداء، وقد برزت فكرة المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية، إذ غالباً لا تُدرج قيمة الموارد المستخرجة من البيئة، مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والخامات، في حساب التكاليف. على سبيل المثال، ترفض مصر، كدولة زراعية، إدراج مياه الري في كلفة تعتمد الكفاءة الاجتماعية على مشاركة الناس الفاعلة في مراحل رسم السياسات، ووضع الخطط، وتنفيذ المشاريع، وهو ما يمثل جوهر الديمقراطية. فالحرمان من المشاركة يقلل من تحمل المسؤولية ويعيق قدرة الأفراد على الأداء الفعال. وتبرز هنا أهمية المنظمات الأهلية كوسائل لحشد المشاركة الجماهيرية.

ويعتبر العدل الاجتماعي من ركائز التنمية المستدامة، إذ يرفض الفقر والتفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء. ويتضمن العدل الاجتماعي بعدين:

(١) ينظر: ٢٠-١٤ The International Union for Conservation of Nature, p.

(٢) ينظر: تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، ص ٨-٤.

العدالة بين الأجيال: إذ يضمن صون النظم البيئية المتجددة استمرار إنتاجية الأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد، ويستلزم الإدارة الرشيدة للموارد غير المتجددة مثل الفحم والبتروك والغاز الطبيعي وخامات المعادن، مع ضبط الاستخدام الاجتماعي لتجنب الإسراف.

العدالة داخل الجيل الحاضر: بما يضمن تلبية الاحتياجات المشروعة لأفراد المجتمع الحالي^(١). وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ إلى أنه: " لكي تتحقق التنمية المستدامة، يجب أن تكون الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها". وقد أكد المبدأ الثالث هذا المعنى من خلال تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة تحقيق الحق في التنمية، بحيث يتم تلبية الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل على نحو متساوٍ^(٢).

بالنسبة لدول الشمال الصناعية، تمثل التنمية المستدامة خفضاً عميقاً ومستمرّاً في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وتحولات جذرية في أنماط الاستهلاك والإنتاج، مع الامتناع عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم^(٣).

المبحث الثاني: تفاعل الفكر الإسلامي المعاصر مع قضايا التنمية والسياسة الشرعية.

المطلب الأول: استجابات الفكر الإسلامي للتحديات التنموية المعاصرة.

لا ريب نشأ الفكر الإسلامي في حضانة الدعوة الإسلامية له جذوره العريقة وأصوله الأصيلة لا شك أن الفكر الإسلامي نشأ في حضن الدعوة الإسلامية، متجذراً في أصوله العميقة المستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، واللغة العربية، وسيرة الرسول ﷺ، وتاريخ الإسلام، والأدب العربي. وقد اكتمل مفهوم الإسلام في حياة الرسول ﷺ حين أعلن ما نزل عليه من الوحي، قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَكْفُرُ الْإِسْلَامُ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ

(١) ينظر: حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، ص. ١٤. ١٥.

(٢) ينظر: التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية، ص ٢٢.

(٣) ينظر: ١٦-١٤. Voir le Rapport annuel de l'ONG ENDA Tiers Monde, p.

وَإِخْشَاؤِ الْيَوْمِ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا
فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٣) (١).

وقد بدأت قواعد الفكر الإسلامي الأساسية ونمت في حياة الرسول ﷺ، مستمدة من القرآن، وظلت كما هي دون تغيير أو إضافة بعده، محافظة على قيمتها الجوهرية كما جاء بها الوحي والقرآن والسنة النبوية، مع استمرار تفسيرها وتطبيقها داخل الإطار الذي حدده القرآن.

وقد مر المسلمون بتجربة الاتصال بالفلسفات اليونانية والفارسية والهندية، والتي كانت تجربة صعبة، لكنها انتهت بانتصار مفهوم السنة الجامعة، وهزمت جميع محاولات السيطرة الفكرية أو الغزو الثقافي كما يُسميه العصر الحديث، وبقيت الحقائق الأساسية للإسلام ثابتة (٢).

إن الدين الإسلامي لا يتم اعتباره دين كغيره من الأديان، بل هو فكرة ذات طابع اجتماعي شاملة تضم العقيدة والأمة والدولة، ونظم اقتصادي وأخلاقي وسياسي. ويمتاز الدين الإسلامي الحنيف بكونه نظرية كاملة متكاملة، فهو لا يقتصر على جانب واحد من الحياة، بل ينظر إليها بشكل متكامل، كما ينظر إلى الإنسان كوحدة متصلة بين النفس والجسد.

وخلال الفترة الزمنية الحديثة الراهنة، خلال الفترة التي شهدت استعمار وصهينة اليهود وكذلك الفترة الماركسية، شهدت تلك الفترة مواجهة الدين الإسلامي لمجموعة من المواجهات التي كانت قاسية، نذكر من أهمها:

أولاً: التشكيك في ماهية الدين الإسلامي وطبيعته الشاملة.

حيث سعى بعض المعارضين إلى إثارة الشبهات حول الإسلام واعتباره مجرد دين عبادي، ونسبوا إلى النبي ﷺ أنه كان نبياً روحياً فقط ولم يقم بدولة، وأن الإسلام دين شكلي دون تنظيم اجتماعي وسياسي. كما حاولوا القول إن الأمم بدأت وثنية ثم تحولت إلى التوحيد، وهو ما يخالف الأدلة التاريخية والآثار التي تؤكد أن البشرية بدأت موحدة ثم تعرضت للتحريف. وقد تبين من الدراسات الحديثة أن هذه الطروحات الباطلة كانت مستمدة من مفاهيم استشراقية ومعارضة للمسيحية.

كما أن مفهوم التوحيد في الإسلام ربط عبادة الله تعالى بصفته الإلهية وتوحيده، مخالفاً لمفاهيم الأصنام والتعدد الإشراف بالله، كما جاء في قوله تعالى في فاتحة الكتاب: "إياك نعبد وإياك نستعين"، وهو ما يميز الإسلام عن كل الأديان السماوية السابقة.

(١) سورة المائدة، من الآية: ٣.

(٢) ينظر: الفكر الإسلامي والتحديات التي تواجهه، ص ٨.

ثانيًا: التشكيك في القيم الأخلاقية والاجتماعية الإسلامية.

حيث سعت بعض المدارس الفكرية الغربية مثل الوجودية والفرويدية إلى هدم القيم الأخلاقية والأسرة، وإقامة مفاهيم أخلاقية نسبية تتغير حسب الزمان والمكان. ومن بين هذه النظريات ما طرحه فرويد وسارتر ودوركايم. وقد بدا للبعض أن هذه المفاهيم علوم علمية، لكنها في الواقع مجرد فروض فلسفية، وكشفت التجربة فشلها وعجزها عن الثبات أو التطبيق، حتى قام أصحابها بتعديلها وتطويرها.

وقد توضح أن تلك القواعد، التي تدعو للتحرر من المبادئ والقيم، كانت تعريفات زائفة وموجهة ضد الدين المسيحي في أوروبا، ومحاولة لتجاوز القيود الدينية التقليدية، ما أدى إلى انتشار ما يُعرف بثورة الجنس والإباحية، بينما الإسلام يسمح بالحق المشروع في المتاع الدنيوي مثل الطعام والمرأة ضمن ضوابط محددة.

ولقد تعرضت نظرية فرويد الجنسية للتصرفات الإنسانية لنقد واسع من علماء النفس، وقد ثبت أن العامل الجنسي ليس المصدر الوحيد للتصرف الإنساني، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة مثل تأكيد الذات، مركب النقص، والإيمان العقائدي والدافع للنضال في سبيل الحق. باختصار، الإسلام يقدم نظامًا متكاملًا للفكر والسلوك والاجتماع والسياسة والأخلاق، يواجه تحديات خارجية تحاول التشكيك في طبيعته الجامعة أو تحريف مفاهيمه الأساسية، لكنه ثابت في جوهره وقيمه^(١).

انطلاقًا من محاولات اليهودية لهدم الأمم الأخرى، سعت بعض الأفكار الغربية إلى تدمير قيم الأخلاق والمجتمع والأسرة، كما ظهر في أعمال فرويد ودوركايم. فقد ركزت نظريات دوركايم على إنكار القواعد الأخلاقية والاجتماعية والدينية التي يؤكد بها الدين الحق، ونفى الفطرة الطبيعية للأسرة والزواج، واعتبر الدين نتاج الجماعة وليس منزلًا من السماء، مُروجًا لمفهوم العقل الجمعي الذي يلغي مسؤولية الفرد عن أفعاله والتزاماته الأخلاقية، وبالتالي يحجب الجزاء الأخروي. كما شكك في قداسة الدين والأخلاق والأسرة، ودعا إلى تحطيمها باعتبارها عائقًا أمام التطور.

هذه الأفكار المسمومة، التي نشأت في الفكر التلمودي وانتشرت في الفكر الغربي، تحاول اليوم أن تُطرح في أفق الفكر الإسلامي لإخراجه عن فطرته ومفهومه الرباني القائم على التوحيد والرحمة والإخاء البشري.

ومن أخطر ما يواجه الوعي الإسلامي في مطلع القرن الخامس عشر الهجري، هذه التحديات المرتبطة بالمجتمع والأسرة والطفل والمرأة، المستمدة من النظرة المادية الخالصة التي تروج لها علوم

(١) ينظر: الفكر الإسلامي والتحديات التي تواجهه، ص ٩٠.
٥٣٠.

الاجتماع وعلم النفس في الجامعات، حيث تُنشأ أجيال ترى الإنسان مجرد مادة، وتتنظر بعين السحر والاستغراب إلى الأخلاق والدين والأسرة، معتقدة أن ما تعلمته حقائق علمية لا منازع فيها، بينما الإسلام يرى الإنسان روحًا وجسدًا وعقلًا وقلبًا، وفطرة الله التي فطر الناس عليها هي الأصل الذي يوجّه فهم الإنسان للحياة.

ويلاحظ أن التقاء نظرية دوركايم في الاجتماع مع فرويد في علم النفس وماركس في الاقتصاد ينتج إنسانًا مضطربًا وفاقد الاتزان النفسي والاجتماعي.

والأمر اللافت أن هذه المفاهيم تبرز في مجالات الثقافة والتعليم والإعلام، بينما مفاهيم الإسلام في النفس والأخلاق تتضاءل وتُهمل، رغم أنها الأكثر أصالة وصدقًا، وتمثل رؤية متكاملة للتعامل مع التحديات المعاصرة. ومن هنا، يظهر أن الفكر الغربي، بانفصاله عن الفطرة والوحدة بين الروح والمادة والعقل والقلب، كان سببًا في أزمت الحضارة الغربية المعاصرة، والانقسام والاغتراب النفسي والاجتماعي الذي يعانيه الإنسان اليوم^(١).

المطلب الثاني: دمج القيم والمبادئ الشرعية في خطط التنمية الوطنية

تُعتبر التنمية المستدامة من أبرز التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، إذ تتطلب إيجاد توازن دقيق بين تلبية احتياجات الأجيال الحالية وضمان حقوق الأجيال المستقبلية دون التسبب في أضرار بالبيئة أو استنزاف الموارد الطبيعية. ومن منظور إسلامي، تقدم الشريعة الإسلامية إطارًا متكاملًا يقوم على العدالة والاستدامة والحفاظ على الموارد.

يمكن تحقيق التنمية المستدامة وفقًا للمبادئ الإسلامية من خلال الالتزام بقيم البيئة، العدالة، الأخلاق، التعاون، والتعليم، مع تكاتف الجهود بين الحكومات والمجتمعات والأفراد لضمان تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بحق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها.

فالفقه الإسلامي، باعتباره المنهج القانوني والأخلاقي المستمد من الشريعة، يشمل جميع جوانب الحياة الإنسانية، ويقدم توجيهات واضحة تدعم مفاهيم التنمية المستدامة وتكفل مراعاة الإنسان والبيئة على حد سواء^(٢).

(١) ينظر: الفكر الإسلامي والتحديات التي تواجهه، ص ١٠.

(٢) ينظر: التنمية المستدامة من منظور إسلامي، ص ٨٥.

لقد شرع الله تعالى المقاصد الشرعية لتكون مصلحة تامة وكاملة للعبد في الدنيا والآخرة عند التزامه بالأحكام التي أنزلها. وقد تناول الفكر الإسلامي هذه المسألة بعمق، ووضع ضوابط وآليات دقيقة لتحقيق التنمية، مؤطرًا هذه التشريعات وفق مبدئين أساسيين كأساس للالتزام والتطبيق:

١. دفع المفساد: يهدف إلى حماية الفرد والمجتمع والبيئة من الأذى والضرر، إذ لا ضرر للذات ولا للغير. ويُعدّ من الركائز الأساسية لفكر التنمية المستدامة مفهوم وحدة المصير والمستقبل المشترك، حيث أن التلوث لا يعرف حدودًا، ويظهر هذا المفهوم بوضوح في وقد سعى الإسلام إلى محاربة القيم والعادات الاستهلاكية المفرطة، موضحًا مخاطرها على المجتمع، وعمل على تعزيز العادات والقيم الاستهلاكية الرشيدة التي توازن بين الموارد المتاحة واحتياجات تحسين مستوى الحياة^(١).

٢. جلب المصالح: ويتم ذلك عبر تكريس كل الجهود الرامية إلى تحقيق الخير والمنفعة للجماعة البشرية، بما يضمن التنمية المستدامة وينال رضا الله تعالى. فالمشروعات التنموية، مهما تنوعت أهدافها أو تعددت غاياتها، تتفق جميعها في الهدف العام، وهو تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته، وتقدم المجتمع على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وينظر التشريع الإسلامي إلى التنمية باعتبارها وسيلة وغاية في الوقت ذاته؛ فهي غاية دنيوية، لكنها في الوقت نفسه لا تُعد غاية مطلقة لذاتها، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (٧٧)^(٢) ولكنها في ذات الوقت وسيلة أكثر منها غاية لتحقيق الغاية العظمى وهي توحيد الله وعبادته وبسط تعاليم شرعه الحنيف المحقق للعدل والرفاهية في الدنيا والآخرة، ويتجلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (٧٧)^(٣) فالموقف الإسلامي من التنمية، وفقًا للمنظور السابق، يرى أنها وسيلة لتحقيق سعادة

(١) ينظر: المصدر السابق، ص ٨٨.

(٢) سورة القصص، الآية: ٧٧.

(٣) سورة القصص، الآية: ٧٧.

الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة، إذ يُعتبر الإنسان غاية كل ما في الطبيعة، وكل ما فيها مُسَخَّر لخدمته^(١).

المطلب الثالث: التحديات والحلول في تفعيل السياسة الشرعية لتحقيق التنمية المستدامة في الواقع المعاصر.

ترتبط السياسة الشرعية، بمعناها الإسلامي القائم على تحقيق مقاصد الشريعة، ارتباطاً وثيقاً بقضية التنمية المستدامة التي تُعدّ من أبرز قضايا العصر، وهو ما يفتح المجال لطرح مركزٍ يتناول التحديات والحلول^(٢):

١. غياب الرؤية الشرعية المتكاملة: تعتمد بعض الدول الإسلامية على مقاربات مجزأة في تطبيق السياسة الشرعية، ما يؤدي إلى ضعف الربط بين الشريعة ومشروعات التنمية، حيث يطغى الجانب الفقهي الجزئي على البعد المقاصدي الشمولي.
 ٢. التأثيرات السياسية والاقتصادية العالمية: تتعرض الدول لضغوط المؤسسات المالية الدولية التي تفرض سياسات اقتصادية لا تراعي العدالة الاجتماعية، إضافة إلى تأثير العولمة على الهوية الثقافية والمراجع الإسلامية.
 ٣. ضعف الحوكمة والإدارة الرشيدة: انتشار الفساد الإداري والمالي وضعف المؤسسات الرقابية يعيقان متابعة تنفيذ السياسات بفعالية.
 ٤. الفجوة بين النظرية والتطبيق: هناك ثراء كبير في الأطروحات الفقهية ومقاصد الشريعة، لكنها غالباً لا تتحول إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ.
 ٥. التحديات الاجتماعية والثقافية: ضعف إدراك المجتمعات لمفهوم التنمية المستدامة من منظور إسلامي، مع وجود مقاومة للتغيير والإصلاح نتيجة التمسك بالعادات أو المصالح الشخصية.
- والتحديات تم إرفاقها إدراجها وفق الشكل الآتي^(٣):

١. تبني منهج المقاصد الشرعية: ربط السياسة الشرعية بمقاصد الشريعة الخمسة (حفظ الدين، النفس، العقل، النسل، المال)، مع توسيعها لتشمل مقاصد معاصرة مثل العدالة الاجتماعية، كرامة الإنسان، وحماية البيئة.

(١) ينظر: الإسلام يدعم التنمية المستدامة وينشر اقتصاد الأخلاق، ص ٤١.

(٢) ينظر: الفكر الإسلامي والتحديات التي تواجهه، ص ٩.

(٣) ينظر: التنمية المستدامة من منظور إسلامي، ص ٨٨.

٢. تعزيز الحوكمة الرشيدة: تطبيق مبادئ الشورى والشفافية والمساءلة، وتطوير أنظمة رقابية وقضائية تكفل العدالة وتعمل على مكافحة الفساد.
٣. التكامل بين الأصالة والمعاصرة: الاستفادة من التجارب العالمية في التنمية المستدامة مع الحفاظ على الثوابت الشرعية، وتبني أدوات اقتصادية معاصرة مثل الصكوك الإسلامية والوقف التنموي بما يخدم أهداف التنمية.
٤. بناء السياسات على أساس العدالة الاجتماعية: تسليط اهتمام الموارد على المجموعات المبنية على الضعف والهشاشة، وإقامة التعادل المتوازي بين الازدهار الاقتصادي والحفاظ على البيئة وحقوق كل جيل قادم.
٥. تشغيل عمل المؤسسات الشرعية والفكرية: مراكز البحوث الشرعية والجامعات الإسلامية لإحياء تطلعات عملية لجمع السياسة الشرعية مع التنمية المستدامة، بث الوعي الثقافي الشرعي المقترن بالتنمية في أساليب التربية والإعلام.
٦. إدارة التغيير المجتمعي: زيادة الوعي من خلال أساليب توعية برمجية تعتمد على المبادئ الإسلامية (مثل الاستخلاف، عمارة الأرض، الزهد الإيجابي)، دمج البيئة المجتمعية ذات الطابع المدني مع مشاريع التنمية من خلال أساس شرعي.

الخاتمة

يتبين من خلال هذا العرض أن السياسة الشرعية ليست مجرد إطار نظري لإدارة الحكم، بل هي منظومة شاملة قادرة على الاستجابة لمتغيرات العصر، إذا ما فُهمت في ضوء مقاصد الشريعة ومبادئها الكلية. فهي تنطلق من أساس شرعي أصيل قوامه تحقيق المصلحة ودرء المفسدة وإقامة العدل، وهو ما يجعلها مؤهلة للمساهمة الفاعلة في صياغة سياسات تنموية تستجيب لتحديات الواقع المعاصر. وأخيراً توصلتُ في نهاية هذا البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

١. السياسة الشرعية إطار مرن ومتجدد قادر على استيعاب متطلبات التنمية المعاصرة، إذا ما أُعيد توظيفها في ضوء مقاصد الشريعة الكلية.
٢. مفهوم التنمية المستدامة في الفكر الإسلامي أوسع من النظرة الغربية، إذ يجمع بين البعد المادي والروحي، ويقوم على مبادئ الاستخلاف وعمارة الأرض والتكافل والعدل.
٣. هناك فجوة بين النظرية والتطبيق؛ فبينما تمتلك المصادر الشرعية تراثاً ثرياً في قضايا الحكم والعدل والاقتصاد، إلا أن التنزيل العملي ما زال محدوداً في السياسات المعاصرة.

٤. من أبرز التحديات: ضعف الحوكمة، غلبة المصالح الخاصة، التأثيرات الخارجية، وغياب الرؤية الشرعية المتكاملة للتنمية.

ثانياً: التوصيات:

١. تعزيز البحث العلمي في مجال السياسة الشرعية والتنمية المستدامة، وربط الدراسات المقاصدية بالسياسات العامة.
٢. إعادة صياغة المناهج التعليمية والإعلامية لنشر ثقافة التنمية المستدامة من منظور إسلامي يقوم على الاستخلاف والعدالة والتكافل.
٣. تفعيل مؤسسات الحوكمة الشرعية (الشورى، القضاء المستقل، الرقابة) بما يضمن العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
٤. إطلاق مبادرات اقتصادية واجتماعية مستندة إلى أدوات التمويل الإسلامي (الوقف، الزكاة، الصكوك) لتوجيه الموارد نحو التنمية العادلة.

ثبت المصادر والمراجع

📖 القرآن الكريم.

١. الإسلام يدعم التنمية المستدامة وينشر اقتصاد الأخلاق: بسيوني الحلواني: مجلة الاقتصاد الإسلامي بنك دبي الإسلامي، ٢٠٢٠م.
٢. التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة: ابراهيم سليمان مهنا: دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤٤، ٢٠٠٠م.
٣. تدابير رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية: سري زيد الكيلاني: مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، مج ٤١، ع ٢، ٢٠١٤م.
٤. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمرك، ٦ - ١٢ آذار ١٩٩٥م.
٥. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، ٢٦ آب . ٤ أيلول ٢٠٠٢، ٢٠٠٢م.
٦. التنمية الاقتصادية: محمد زكي شافعي: دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣م.
٧. التنمية المجتمعية المستدامة: نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة: د. محمد عبد العزيز ربيع: اليازوري للنشر، الأردن، ٢٠١٥م.
٨. التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية: شهدان عادل الغرباوي: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٢٠م.
٩. التنمية المستدامة مفهوما وأبعادها ومؤشراتها: أ. د. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد: المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، ٢٠١٧م.
١٠. التنمية المستدامة من منظور إسلامي (دمج الأخلاق والبيئة في مسار التقدم): أ. د. عادل محمد مبروك: المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية الإسلامية المتقدمة، مج ٣، ع ١، ٢٠٢٣م.
١١. التنمية المستدامة وأثرها في حفظ مقاصد الشريعة الإسلامية: منال بنت طارق القسبي: جامعة الأمير سلطان الأهلية، كلية القانون، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤م.
١٢. التنمية المستدامة: د. مصطفى يوسف كافي: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٦م.
١٣. التنمية مدخل لدراسة المفاهيم الرئيسية: عبد الهادي محمد والي: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م.

١٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري: دار التربية والتراث، مكة المكرمة، د. ت.
١٥. حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية: محمد عبد الفتاح القصاص: مجلة بدائل، العدد الثامن، صيف ٢٠٠٧م.
١٦. السياسة الشرعية مصدر للتقنين: د. عبد الله محمد محمد القاضي: دار الكتب الجامعية الحديثة، طنطا، ١٩٨٩م.
١٧. السياسة الشرعية: مناهج جامعة المدينة العالمية: رسالة ماجستير، جامعة المدينة العالمية، المدينة المنورة، د. ت.
١٨. السياسة الشرعية: يوسف القرضاوي: مكتبة وهبة، مصر، ١٩٨٩م.
١٩. فقه السياسة الشرعية (الجويني أنموذجاً): عمر أنور الزبداني: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، ٢٠١١م.
٢٠. مبادئ التنمية المستدامة: ف. دوجلاس موسشيت: ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
٢١. مجموعة من المؤلفين: الفكر الإسلامي والتحديات التي تواجهه: مجلة دعوة الحق، ع ٢٠٨، د. ت.
٢٢. مفهوم التنمية الإقتصادية: محمد عبد القادر: الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩م.
٢٣. مفهوم التنمية المستدامة وفقاً للقانون الدولي العام: غفران القحطاني: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الحقوق، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤م.
٢٤. نظام الدولة في الإسلام: د. محمود الصاوي: دار الهداية، مصر، ١٩٩٨م.

المصادر الأجنبية:

- ١- Burgnmeir Beat, "Economie du developpement durable », Bruxelles, Paris, Debock, ٢٠٠٤.
- ٢- Brown Lester Russell, Eco-Economie, une autre Economie est possible, Seuil, Paris, ٢٠٠٣.
- ٣- Anne Osborn. Krueger, "Trade Policy and Economic Development: How We Learn", American Economic Review, National Bureau of Economic Research, Massachusetts, Vol ٨٧, n° ١, March ١٩٩٧.

- ٥- Ronald I. McKINNON, "Money and Capital in Economic Development", .The Brookings Institution, Washington, D.C, ٢٠٠٣.
- ٦- Voir le Rapport annuel de l'ONG ENDA Tiers Monde ٢٠٠٩, Climat & Développement: Des espaces pour l'Innovation, Dakar, Sénégal, ٢٠٠٩.
- ٧- See Report IUCN, "The International Union for Conservation of Nature", Washington D.C, ١٩٨٠.
- ٨- Charles Albert Michalet, "Qu'est-ce que la Mondialisation », Edition La .Découverte, Paris, ٢٠٠٢.